Corruption in Oil: Sector Development Risks and the Possibilities of Reformation

Dr. Atif lafi Marzooq
University of Kufa
College of Administration& Economics

Abstract

Corruption is one of the most important issues tackled by economic , financial and social studies . In Iraq , Corruption has gained an exceptional significance as it has been expanding in all economy sectors , especially oil sector . The effect of corruption on this sector is very clear due to the financial importance of oil in the state budget.

This paper tries to tackle the effect of corruption on oil sector and its negative influence on economic performance .

Differentrisks can be traced in this field , and this paper endeavours to shed light on these risks and the causes of corruption in an attempt to find the best ways and solutions to treat this phenomenon.

واقع الفساد في القطاع النفطي محاذير تنموية وممكنات الإصلاح

د. عاطف لافي مرزوك

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الملخص

يعد الفساد واحد من الموضوعات الحيوية التي باتت تشكل المعلم المميز في معظم الدراسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وفي العراق اكتسب الموضوع اهمية استثنائية بسبب استشراء الفساد في مفاصل الاقتصاد العراقي، فكما النفط هو زيت الآلة الاقتصادية فإن الفساد هو صدأها، لقد أصاب الفساد المالي والإداري مفاصل الدولة والاقتصاد العراقيين، واشتد ليستهدف قطاعا من أوسع القطاعات الاقتصادية، وهو القطاع النفطي، ولكونه الأكثر غلة مالية وريعا في الميزانية فأن أثره في هذا القطاع يفوق بقية القطاع الاقتصادية. وعلى الرغم من إن الفساد يشتمل دوائر متصلة من "المافيات" التي تنخر في جسم الاقتصاد عموما، فأن دراسة القطاع النفطي تبقى من حيث أهميتها في المقام الأول، فالأمر لا يتوقف عند حدود هذا القطاع بل ينذر بمجموعة من المحاذير التنموية تؤثر سلبا في الأداء الاقتصادي العام. وتحاول الورقة تسليط الضوء على تلك المحاذير وأسباب الفساد، بهدف الوصول إلى أنجع الطرائق الكفيلة لعلاج الظاهرة.

ويمكن ان يتصف انتشار الفساد من خلال المقولة الاتية (إن الجراثيم التي تربّى داخل علبة تتكاثر من خلال انقسامها الى اثنين فيتضاعف عددها خلال زمن متبدل لا يتجاوز العشرين دقيقة. فلنتخيل الآن كيف ان مخلفات جرثومة واحدة وضعت ظهرا في بيئة التكاثر تتوصل عند منتصف الليل الى ملء العلبة. في هذا الوقت يكون عدد الجراثيم تضاعف عشرات المرات وربما هكذا يكون حال الفساد.....)

واقع الفساد في القطاع النفطي محاذير تنموية وممكنات الإصلاح

د. عاطف لافي مرزوك
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المقدمة

ليس لتاريخ العراق الحديث، بوصفه منتج نفطي، أهم من تاريخ السياسات الاحتكارية النفطية العالمية فيه. ولم تكن تلك السياسات مجرّد ردود أفعال على سياسات البلد المنتج ، إذ لم يشفع للعراق نوري السعيد على رأس السلطة فيه، وهو الموالي للشركات وحكوماتها، فقد كان وجود النفط في حد ذاته هو البلاء الأعظم، إذ كانت السياسات الأجنبية المدمّرة، المرتكزة إلى النفط، هي المسألة التي ألهبت الشارع العراقي، فالنفط لم يكن مجرّد ثروة ينهبها الأجانب بل كان يوصف فعلاً أنه البلاء الأعظم الذي حلّ بالعراق، والذي بسببه تفتعل الأزمات افتعالاً، سواء بين الشركات والدول الأجنبية أم مع الشعب العراقي، وبسببه ترتكب الجرائم من دون أسباب مباشرة مفهومة ضدّ الشعب، بل لإبقائه مرهقاً ومشغولاً عن ثروته المبدّدة المنهوبة، حتى لقد تمنى بعض القادة العراقيين حقاً لو أن النفط لم يكن موجوداً في بلدهم أصلاً، وإنها لأمنية ردّدها عرب أيضاً، ومازالوا يردّدونها.

ولم يكن الأثر يتوقف على الأطماع الأجنبية فحسب، فكما كان النفط ماكنة للآلة الاقتصادية في العراق، فإن الفساد النفطي كان صدأً لتلك الآلة، وحلقاته لم تكن تقف عند حدوده، بل انها ساهمت بنحوٍ واسع في تبديد الموارد الاقتصادية والمالية للعراق وما زالت.

أولاً. ملامح السوق النفطي وأهمية العراق النفطية :

تؤكد التقديرات إن احتياطيات العراق من النفط المؤكد هي في حدود ١١٠ مليار برميل، أي أنها تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الاحتياطيات السعودية[١]، غير أن هناك من يؤكد احتمال أن يحتوي باطن الأرض العراقية على ٢٠٠ مليار برميل أخرى فضلا عن الرقم السابق، وأن الطاقة الإنتاجية يمكن أن ترتفع إلى ١٠,٥ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يجعل النفط العراقي مستقبلاً نقطة الارتكاز في السوق النفطية الدولية، والجدير بالذكر أن حقول النفط

المكتشفة في العراق هي في حدود ٨٠ حقلاً، لم يتم تطوير وتشغيل سوى ٢١ منه[٢]، علماً أن ٧٠% من الإنتاج يتم استخراجه من ثلاثة حقول فقط، والجدير بالذكر أيضاً أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق هي أقل من دولار واحد (مثل نفط الخليج عموماً) بينما تكلفة البرميل، في بحر الشمال مثلاً، تتجاوز ١٨ دولاراً.

الجدول(١) أهم مؤشرات الاقتصاد العراقي (مليون دولار أميركي)

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الناتج المحلي الإجمالي	٢١,١٣٢	٢٤,٢٩٥	٣١,٢٥٢
% نمو الناتج المحلي الإجمالي	٥١,٧	١٦,٧	١٤,٦
إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)	٢,١	٢,٤	٢,٨
الصادرات	١٦,٥٤٣	١٧,٥٩٧	٢١,٣٩٠
الواردات	٢١,٦٨٠	٢٥,٤٧٥	٢٥,٧١٦
الإيرادات والهبات	١٩,١٥٣	٢٣,٧٤٥	٢١,٧٧٧
مصروفات الدولة	٢٨,٢١٧	٣٠,٤٧١	٣٩,٠٣٠
تمويل المشاريع	–	٣٥٤	٥٩٥

Source: I.M.F, Middle East Economic digest, ٢٦ November ٢٠٠٤

الشكل(١):انتاج النفط العراقي، الصادرات والعوائد للمدة من حزيران ٢٠٠٣ ولغاية آذار ٢٠٠٦

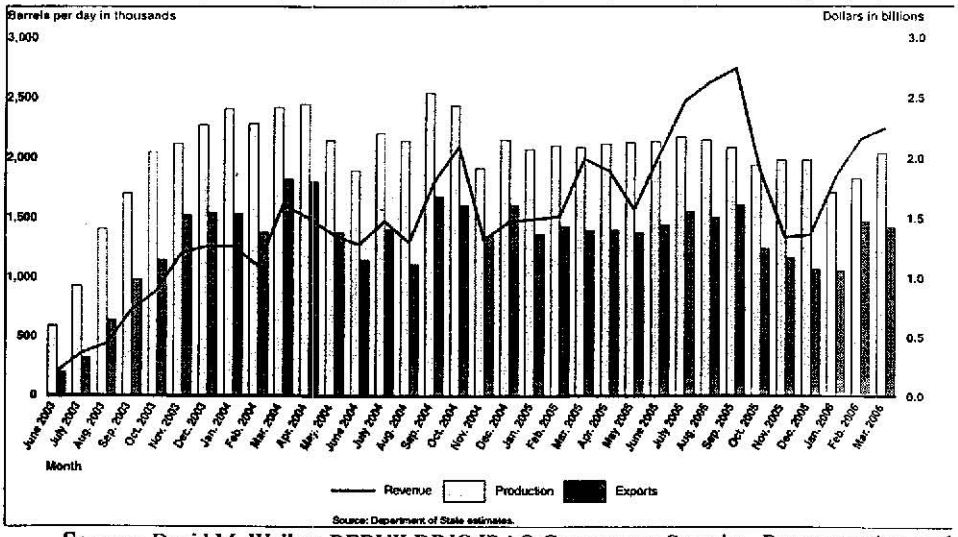

Source: David M. Walker, REBUILDING IRAQ Governance, Security, Reconstruction, and Financing Challenges, United States Government Accountability Office, April ٢٥, ٢٠٠٦,p ٢٠

الجدول(٢): ايرادات العراق من النفط الخام للمدة من حزيران ٢٠٠٣ ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٧

السنة	الشهر	عائدات النفط (مليارات $)
٢٠٠٣	حزيران	٠,٢
	تموز	٠,٣٦
	آب	٠,٤٤
	ايلول	٠,٧٣
	تشرين الاول	٠,٨٩
	تشرين الثاني	١,٢١
	كانون الاول	١,٢٦
٢٠٠٤	كانون الثاني	١,٢٦
	شباط	١,١٠
	آذار	١,٦١
	نيسان	١,٥٠
	آيار	١,٣٦
	حزيران	١,٢٨
	تموز	١,٤٠
	آب	١,٢٤
	أيلول	١,٧٥
	تشرين الاول	١,٩٩
	تشرين الثاني	١,٢٥
	كانون الاول	١,٤٤
٢٠٠٥	كانون الثاني	١,٤٩
	شباط	١,٣٤
	آذار	١,٩٩
	نيسان	١,٨٣
	آيار	١,٥٧
	حزيران	٢,٠٣
	تموز	٢,٤٧
	آب	٢,٦٣
	أيلول	٢,٧٤
	تشرين الاول	١,٩٠
	تشرين الثاني	١,٦٧
	كانون الاول	١,٦٠
٢٠٠٦	كانون الثاني	١,٨٤

	شباط	٢,١٦
	آذار	٢,٢٥
	نيسان	٣,٠٢
	آيار	٢,٩٢
	حزيران	٣,٠٣
	تموز	٣,٤١
	آب	٣,٤٤
	أيلول	٢,٧٣
	تشرين الاول	٢,٤٥
	تشرين الثاني	٢,١٩
	كانون الاول	٢,٤٦
	كانون الثاني	١,١٢
إجمالي العوائد النفطية لغاية كانون الثاني ٢٠٠٧		$٧٨,٨

Source: Michael E. O'Hanlon & Jason H. Campbel , Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, published by The Brookings Institution, February, ٢٠٠٧ P٢٧

الجدول(٣): توزيع احتياطيات العراق المثبتة المطورة وغير المطورة (مليون برميل)

الإجمالي	أقل من ٥٠٠	٥٠٠- ١،٠٠٠	١،٠٠٠- ٥،٠٠٠	أكثر من ٥،٠٠٠	مليون برميل
الحقـــول المطـــورة					
١٥	٣	٤	٥	٣	عدد الحقول
١٠٠	١,٢	٦,٧	٢٣,٤	٦٨,٧	%أهميتها منالاحتياطي المطور
الحقـول غـــير المطـــورة					
٥٨	٣٩	٧	٨	٤	عدد الحقول
١٠٠	٦,٧	٦,٩	٢٦	٦٠,٤	%أهميتها من الاحتياطي غير المطور

Source: Michael E. O'Hanlon & Jason H. Campbel , Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, published by The Brookings Institution, February, ٢٠٠٧ . P٦٧

ومن ملاحظة الجدولين (١) و(٢)ومقارنتهما التي يبينها الشكل (١) يلاحظ ان هناك زيادة في الانتاج النفطي وفي الصادرات من النفط الخام مع زيادة في العوائـد تميـل للانخفاض (نسبة الزيادة) كلما اقتربنا من مطلع العام ٢٠٠٧.

يشير الجدول(٢) الى ايرادات العراق من النفط الخام بمليارات الدولارات، اذ يتبين ان هناك اتجاه واضح لزيادة العائدات من النفط مما يعني التحسن التدريجي في الانتاج النفطي في العراق وفي الصناعة النفطية، رغم انها لا تبدوا بالمستوى المطلوب لتأهيل البنية الاقتصادية في العراق، ان مدى تحقيق الامل في الوصول الى المستوى الانتاجي المرغوب سيبقى قيد الوضع الامني.

وبملاحظة التغيرات العامة لاتجاهات الصادرات والعوائد للمدة من حزيران ٢٠٠٣ ولغاية آذار ٢٠٠٦، والمشار اليهما في الشكل (١)، ان هنـاك تناقـص في نسب الزيـادة باطـراد (على الرغم من الزيادة في القيم المطلقة لهما) ، وقد يبدو ان هذا يشكل تناقضا مع معطيات الجدول (٢) ، لكن المسألة يمكن تبريرها بوضع الانتاج النفطي في ان القيم خلال الاشهر الاولى لانتهاء الحرب كانت تتميز بانتاج ضئيل جدا ويكاد لا يذكر اذا ما قورن بالمدة التي تلت السنة الاولى لاحتلال العراق والتي شهدت وضعا امنيا اكثر استقرارا مما انعكس على الاداء التصديري بتحقيقه قفزات واضحة عن المدة الاولى لانتهاء العمليات العسكرية الاساسية في العراق.

لقد شهد العراق اقتصاداً سياسياً خاضعاً في تحولاته الى التحولات التي تجري في الشكل السياسي وفي طبيعة الحكومة والدولة بصفة خاصة، وعلى النقيض من استمرارية الفعل الاقتصادي وآثاره البائنة في سياسات الدولة، كان الاقتصاد العراقي يمثل ربعا أحادي الجانب استأثرت به الحكومة التي كانت هي المحتكرة لآليات صياغة خططه ومساراته باتجاهات تقودها رغبة الفعل السياسي ذاته. وبديهي أن يتأثر تطوير واستغلال الثروات النفطية تأثيرا مباشرا في السياسة وينعكس ذلك على الاقتصاد مباشرة، وكلما زاد عدد اللاعبين تعقدت المسألة.

ثانياً.الفساد النفطي في العراق

يعد الفساد المالي والإداري حالة تفكك تعتلي المجتمع نتيجة غياب القيم واللوائح والقوانين والتعليمات وغالباً ما تحدث حالات الفساد في المراحل التي تشهد سقوط أنظمة شمولية فتترك فراغات إدارية وقانونية ودستورية ما يحفز ضعاف النفوس على استغلال نفوذهم ومراكزهم من اجل الإثراء على حساب المال العام بالمقابل سبب هذا ضرراً كبيراً على مستوى البنى التحتية.

وينظر الى الفساد بمعناه الواسع على انه المكسب الشخصي المتحقق (المادي أو المعنوي) الناجم عن الاستخدام غير المشروع للوظيفة العامة، ويظهر الفساد بمعناه الواسع بصور وتصنيفات متعددة أهمها[٣]:

- رشوة وابتزاز.
- سرقة الأموال العامة.
- اختلاس وتزييف.
- سوء استعمال الأموال العامة .
- تغيير متعمد في أداء الواجبات .
- قبول الهدايا لأجل عمل عام .
- توفير الحماية لسوء إلادارة (تغطيات وحنث) .
- إساءة استخدام السلطة (تخويف وتعذيب).
- تلاعب بالتعليمات (تحيّز وتفضيلية) .
- سوء السلوك الانتخابي (صوت يُشترى وناخب يُجهّز) .

إن بدايات الفساد في القطاع النفطي ربما تعود الى دور الوساطة الذي قام به الارمني المعروف كولبنكيان، والذي حصل نتيجة وساطته على نسبة ٥% من الإرباح، ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع بين المالك الحقيقي وهو الشعب العراقي وبين الاحتكارات النفطية وكذلك بين الشعب العراقي وبين الحكومات المتعاقبة على حكم العراق.

ففي السابق عانى العراق من عدم الاستقلال السياسي خلال عهود ما قبل ثورة ١٩٥٨ مما كبّلهُ بمعاهدات اضطرته ان يؤمم النفط لتجاوزها ثم ابتلى بدكتاتورية سخرت موارد النفط لجيوبها وخدمة خططها العدوانية.

وانطلاقا من سيطرة الدولة على الثروة النفطية بعد تأميم شركة نفط العراق IPC وسيطرة البلاد على كامل ثرواتها النفطية فقد استمر النشاط الاقتصادي بالتصاعد واصبح العراق في قمة بلدان العالم الثالث من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع ذلك بقي الاقتصاديون ينظرون الى هذا التغير بوصفه نموا هشا لانه يقوم على ازدواجية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد هو النفط الخام، بيد إن الدولة ونظامها السياسي الشمولي لم تكن تنظر الى ذلك لعدم عنايتها بالاقتصاد إلا ما يخدم منه ميولها وأهدافها السياسية [٤].

عملية التهريب برمتها ساعدت على بقاء صدام في السلطة. أما البحار العراقي فكان ضحية لكل ما جرى لعدم وجود السلامة والأمان في هذه البواخر لعدم التزامها بأي قانون بحري. فتجار المافيا لا يهمهم غرق باخرة فسرعان ما يعوضونها بأخرى رخيصة السعر في الخليج أو بيروت أو اليونان[٥].إذ عملت المافيا النفطية في ظل النظام السابق على كسر الحضر التجاري النفطي بأسلوب المراوغة والخداع مع القوات البحرية القائمة على فرض الحظر في الخليج بأسلوب الهروب الى المياه الإقليمية الإيرانية ومن ثم العودة الى عرض البحر.

لقد مكنت الثروة النفطية النظام السابق من تحريره من المجتمع ومن آليات الرقابة والمحاسبة، وسمحت له بتمويل آلة قمع مهولة على شكل جيش جرّار وأجهزة قمع تعسفية كان هدفها دعم وإدامة النظام السياسي على حساب جميع الأهداف الأخرى، وكـونت معادلـة (النفط = السلطة = الدكتاتورية = الفساد)[٦].

لقد أدت حروب الخليج الثلاث والحصار إلى حرمان العراق من تصدير ما يقدر بنحو ١٨ بليون برميل.وتعتمد قيمة العائدات المفقودة بطبيعة الحال على السعر الذي كانت ستباع به هذه الصادرات. لكن إذا أخذنا في الحسبان المعدل الشهري لسعر النفط بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٢، فإن خسائر العراق تصل إلى نحو ٤٠٠ بليون دولار من العائدات المحتملة.

وتعد القضية التي اثارتها الكوبونات النفطية كشفا لمدى الفساد الذي ساد أبان النظام السابق، وأشار بصراحة الى تورط بلدان وشخصيات كانت تحظى بدعم مالي من الريع النفطي لا لشيء الا لكسب الولاءات للنظام السابق، كما ذكر تقرير بيكر-هاملتون أن ما بين ٥ و٧ مليار دولار تضيع سنوياً على أشكال مختلفة من الفساد.واكد التقرير أن النظام السابق كان قد فرض ضريبة إضافية على منح كوبونات النفط بما يعادل ما بين ١٠ و٥٠ سنتا للبرميل الواحد في المدة ٢٠٠- ٢٠٠٢، وكانت تلك الاموال ترصد في مصارف في الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان لصالح النظام وغاياته المستقبلية، وقد أوليت مهمة جمع تلك الأموال لسفارات النظام في كل من موسكو واثينا وروما وفيينا وجنيف، فضلاً عن السفارات في الأردن ولبنان والإمارات[٧].

وفي الاقتصاديات الانتقالية تبرز جلياً بشكل عام معاناة انتشار الفسـاد علـى مختلـف المستويات، إذ يشير تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥ الى ان مجتمعات ما بعد النزاع عادةً مـا تظهر بيئة ملائمة للفساد والمفسدين، إذ يؤكد **Philippe Le Billon** ان الحكومات الضعيفة في مجتمعات ما بعد الصراع تفتح الباب على مصراعيه للفساد. وعلى هذا القول فالتحول السياسـي في العراق اعطى رخصة ضمنية لانتشار الفساد[٨].

بعد سقوط النظام السابق وبسبب غياب الأنظمة والتعليمات أصبح هناك فراغا دستوريا وقانونيا أحدث انشطارا بكتيري لحالات الفساد تبعت طبيعة المراحل الانتقالية التي دارت الحيـاة السياسية في العراق منذ سقوط النظام ولحد الآن هذه المراحل كانت عبئاً على الدولـة العراقيـة بقدر تعلق الامر بملف الفساد الإداري والمالي وأغلب المسـؤولين عنـدما يـأتون الـى سـدة المسؤولية يأخذون ما يستطيعون اخذه بسبب المدة القصيرة التي يتبوء بها المنصب وهذا لا يعني ان اغلب المسؤولين مفسدون، ان المدة الماضية في العراق وتحديداً بعد التاسع من نيسان عـام ٢٠٠٣ شهدت انتشار الفساد في وقت بدأت تتواتر الاعلانات عن نخر الفساد لمؤسسات الدولـة بشكل لافت للنظر في ظل اقتصاد مرتبك غير محدد الملامح يمر بمرحلة انتقالية تـداخلت مـع التدهور الكبير في الوضع الامني، وفي هذا المعنى فإن العراق قد وصـل الـى درجـة مـن الخطورة بأن يمثل فضائح الفساد الأكبر في التاريخ[٩].

وقد فشلت الحكومات الانتقالية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ، في معالجة مشكلة إنتاج النفط على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي صرفت لهذا الغرض. وقد دفعت مبالغ كبيرة إلى الشركة الأميركية KPR التابعة لشركة هاليبورتن، لاستعادة الطاقة الإنتاجية التي كانت متوافرة قبل الحرب، أي ٢,٨ مليون برميل في اليوم، لكن النتائج المتحققة كانت طفيفة بسبب الفساد والإدارة السيئة.

لقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة CPA خلال سنة كاملة على تعزيز الفساد في القطاع النفطي، إذ يشير التدقيق المالي للموازنة العمومية الى اختفاء ٢٠ مليار دولار من أموال العراق الخاصة، وعلى الرغم من الحديث الذي شاع عن التحقيق فان هذه السلطة لم تتحمل مسؤولية المال الضائع، الامر الذي فتح الباب من جديد لعمليات الفساد المنظم في القطاع النفطي[١٠]. لذا يمكن القول إن فشل سلطة الائتلاف المؤقتة وضع سابقة سيئة للحكومات العراقية القادمة، فالدولة الديمقراطية يجب ان تتمتع درجة عالية من الشفافية.

ويشير تقرير الفساد العالمي الى أنه وبهدف تحقيق درجة مقبولة من الشفافية تم إحالة الموارد المالية النفطية العراقية الى صندوق التنمية المعتمد على مراقبة الامم المتحدة، بيد ان ذلك لم يحول دون وجود العديد من المخالفات من قبل مسؤلو السلطة المؤقتة، بل اثبتت الوقائع وجود العديد من حالات الاحتيال[١١].

وما زاد الطين بلة ارتباط الفساد بتداعيات العامل الامني في ظل تراخي قوة الدولة، إن تقاعس الدولة وإغماض عينيها عن عمليات التهريب، بعد انتهاء الحرب، شجع مهربي النفط على استغلال الفراغ الأمني والتهاون في ضبط الحدود الدولية. ففي المدة ما بين الأول من

سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ و ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٥ ، هناك ما لا يقل عن ١٥٥١ صهريج محمل بالنفط كانت قد غادرت المنشأ في مدينة البصرة، لكنها لم تصل أبدا إلى المصدر التي يفترض أنها أرسلت إليه. إن تهريب النفط يغذي شبكة واسعة من المصالح التي تتداخل فيها السياسة والجريمة. وفي مقدمة الجهات المستفيدة من تهريب النفط هي، الجماعات المسلحة، التي تعتمد في تهريب النفط، على خبرات المهربين السابقين.

ويشير التقرير الشهري لنفط الخليج الى ان الصناعة النفطية في العراق ((استمرت بالتدهور في شهر ديسمبر(عام ٢٠٠٥) فقد استمرت الصادرات العراقية بالانخفاض في الشهور الأخيرة بسبب عمليات تفجير الأنابيب والمنشأت النفطية،فضلا عن انقطاع الكهرباء،والمشاكل الفنية الكبيرة، وعدم وجود خزانات كافية في موانئ التصدير، وسوء الأحوال الجوية. تشير تقارير صدرت أخيرا إلى انخفاض الصادرات العراقية إلى ١,١ مليون برميل في ديسمبر، وهي الأقل منذ الاجتياح الأمريكي للعراق، وأقل مما تم الاتفاق على تصديره بحوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميا. كما يشير تقرير أوبك الشهري إلى أن إنتاج العراق انخفض بمقدار ١٥٠ ألف برميل في ديسمبر، وهي الكمية نفسها التي ذكرتها وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري))[١٢].

إن ما عزز من الخسائر المالية لتفاقم الفساد في القطاع النفطي هو استهداف ،تخريب المرافق النفطية الحيوية والخطوط الناقلة والمصافي، ما نجم عنه ارباك انشطة الانتاج والتوزيع وتذبذب معدلات التصدير للنفط الخام وزيادة الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية بكلف عالية وبالعملة الصعبة بالتوازي مع ظاهرة التهريب الموضحة آنفاً.

من خلال النظر الى معطيات الجدولين(١) و(٢) يلاحظ إن زيادة الانتاج والتصدير في القطاع النفطي لا تتناسب مع العوائد المالية، ففي الوقت الذي زاد فيه الانتاج يلاحظ تدني العوائد النفطية المالية، إذ انخفضت من ١,٢٦ مليار دولار لشهر كانون الثاني ٢٠٠٤ الى ١,١٢ مليار دولار في كانون الثاني ٢٠٠٧، مما يؤشر بصدق عمليات الفساد والتخريب التي طالت هذا القطاع.

١. "مافيات" من المهربين توسع دائرة الفساد

يعد النفط في العراق المصدر الأكبر في الدخل القومي، وليس هناك ما يشير إلى إمكانية التحول العراقي نحو تنويع مصادر الدخل بسبب الرغبة الملحة للخروج بالبلد من عنق الزجاجة، ومن هذا المنظار فأن كل ما يرتبط بالنفط أو إيراداته الريعية يعد هو الآخر بالمكانة ذاتها التي

يتمتع بها النفط، فالفساد المالي في القطاع النفطي يأتي في مقدمة العوامل التي تحكم تطور الصناعة النفطية في البلد.

يمثل التهريب واحد من اهم مصادر الفساد في القطاع النفطي لاسيما بعد الزيادة التي شهدتها أسعار المشتقات في الداخل، ويتركز التهريب في المناطق الحدودية في جنوب وشمال العراق، إذ تتركز معظم المكامن النفطية، فغالبية النفط العراقي الخام من أكبر حقلين في البلاد هما الرميلة وكركوك. ويقع حقل الرميلة في الجنوب و يمتد إلى مسافة قليلة داخل الأراضي الكويتية و يشتمل على حوالي ٦٦٣ بئرا وينتج ثلاثة أنواع من النفط هي:البصرة العادي ، والبصرة المتوسط، والبصرة الثقيل. أما حقل كركوك الذي اكتشف لأول مرة في عام ١٩٢٧ فيشتمل على ٣٣٧ بئرا. وتقع حقول النفط العراقية المهمة على طول الحدود مع إيران، من المنطقة الكردية في كركوك و الموصل في الشمال و حتى منطقة البصرة في الجنوب مرورا ببغداد في الوسط.

لقد قدر وزير النفط العراقي الأسبق إبراهيم بحر العلوم حجم الخسائر التي منيت بها وزارة النفط ولحقت بالاقتصاد العراقي جراء عمليات تهريب المشتقات النفطية بما بين ١٠ و ١٥ في المئة من الموازنة المقررة لاستيراد هذه المشتقات والبالغة ٤,٥ بليون دولار.وقال في تصريح الى صحيفة الحياة ان هناك ((مافيات)) موجودة في جنوب العراق وفي بغداد، تتعاون مع مفاصل حكومية وغير حكومية، تقف وراء عمليات تهريب المشتقات النفطية، موضحاً((هناك نوعان من التهريب، تهريب الى خارج العراق وتهريب الى السوق السوداء في داخل البلاد))[١٣].

ويشير راضي حمزة الراضي، رئيس هيئة النزاهة العامة الى الفساد في القطاع النفطي بقوله ((ان ضياع الأموال العامة يثير قلق المسؤولين في حكومة العراق.ان من الصعوبة محاربة الفساد نظراً لغياب آلية قوية للسيطرة على جميع موظفي المؤسسات، ونظراً لعدم وجود دعم من الدوائر المسؤولة عن تطبيق القانون))[١٤].

واستناداً إلى تقرير الشفافية الأول الذي نشرته وزارة النفط عن أدائها للمدة من ١/ ١/ ٢٠٠٤ لغاية ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥، فان تهريب النفط الخام أو المشتقات أو تسريبه من مواقع معينة بشكل غير قانوني ثم تهريبه عن طريق المنافذ الحدودية هي ظاهرة خطيرة تسببت في إرباك عمل الوزارة لاسيما في النشاط التوزيعي والتسويقي ونجم عنها خسائر مالية كبيرة خاصة ان كميات كبيرة من تلك المشتقات المهربة، هي بالاساس مستوردة بكلف عالية اذ بلغ حجم الاستيراد لتلك المنتجات (٢,٥ مليار دولار) سنويا الأمر الذي خلق الفرص الملائمة للمهربين

والمحتكرين والمستفيدين من الأزمات وما يتبعه من تواطؤ وتعاون من قبل العاملين في مجالات النقل والتوزيع وفتح مجالات واسعة للفساد الإداري في القطاع النفطي.

وطبقا لما يقوله تقرير أعده الخبير الأميركي في العراق السيد ستيوارت بوين[١٥]، إن عمليات التهريب تتم عن طريق تخزينه في المستودعات أو يتم شفطه من الأنابيب مباشرة. وبعد ذلك، يتم تهريبه، برا أو بحرا، سواء عبر منافذ حدودية برية أو عبر موانئ غير قانونية في نهر شط العرب، قرب مدينة البصرة. إن تهريب النفط يدر عوائد مالية كبيرة، ويتم في المناطق الكردية والسنية، مثلما في المناطق الشيعية. وتصل الحصة الصافية لسائق الصهريج المهرب إلى ٨٠٠ دولار. ويقوم سائق الصهريج بدفع رشوة مقدارها نحو ٥٠٠ دولار إلى دورية الشرطة التي تحاول تفتيش حمولته. ويقول تقرير الخبير الأميركي: " إذا خصمنا جميع ما يدفع كعمليات رشا، فأن الربح الصافي الذي يدره كل صهريج مهرب، يصل إلى ٨٤٠٠ دولار". وبموازاة ذلك، فان المهربين يقومون ببيع بعض المشتقات النفطية التي يحصلون عليها من بعض الدول المجاورة مثل الكويت وتركيا، داخل الأسواق العراقية.

٢. تنامي شبكة الفساد النفطي في الداخل

ويتمثل بالبيع في السوق السوداء، سواء كان للمنتوجات او الموجودات والممتلكات، يضاف إليها رشاوى وتسيب ونفاق وظيفي وسرقة سيارات القطاع النفطي البالغة ١٨٢ سيارة وتجاوزات على عقارات وأملاك وزارة النفط وتدخل المحافظات ومجالسها في عمل الوزارة وشركاتها وتشكيلاتها بصورة غير مشروعة وضعف في إجراءات العقود والمناقصات وظاهرة المخالفات المالية والإدارية في مديرية حماية المنشآت النفطية ومنح الترقيات والعناوين خارج الضوابط وسرقة القسائم الوقودية وتجهيز المولدات الوهمية. كما ان المفسدين يستخدمون عدداً من الوسائل للاحتيال على القطاع النفطي، بما في ذلك التلاعب بمقاييس مضخات الوقود والقياسات المغلوطة لمحتويات الشاحنات ــ وكل من هذين الاسلوبين يمكن ان ينتج عنهما كميات فائضة من الوقود التي تباع لاحقاً في السوق السوداء.

الجدول(٤): عدد السيارات المسروقة من الشركات التابعة للقطاع النفطي في العراق للعام ٢٠٠٥

ت	اسم الشركة	عدد السيارات المسروقة
١	شركة الحفر العراقية	٤٣
٢	شركة خطوط الأنابيب النفطية	١
٣	شركة مصافي الشمال	٢١
٤	معهد التدريب النفطي / بغداد	٢
٥	شركة تعبئة الغاز	٥٦
٦	مركز البحث والتطوير النفطي	لا يوجد
٧	شركة نفط الشمال	١٠
٨	شركة تسويق النفط	٢

٩	شركة مصافي الوسط	١
١٠	شركة المشاريع النفطية	١
١١	شركة غاز الشمال	لا يوجد
١٢	شركة الاستكشافات النفطية	لا يوجد
١٣	مركز الوزارة	٢
١٤	شركة نفط الجنوب	١
١٥	معهد التدريب النفطي / البصرة	لا يوجد
١٦	شركة مصافي الجنوب	١٣
١٧	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٥
١٨	معهد التدريب النفطي / بيجي	٣
١٩	معهد التدريب النفطي / كركوك	لا يوجد
٢٠	شركة غاز الجنوب	٣
٢١	شركة ناقلات النفط العراقية	١

المصدر:وزارة النفط العراقية، النشرة الإحصائية (٥٦)، الوزارة، بغداد، ٢٠٠٦

تشير المعلومات ان مفوضية النزاهة أحالت الى القضاء خلال عام ٢٠٠٥ بحدود (٢٠) قضية تتعلق بمخالفات مالية وإدارية وأخرى متعلقة بالشركات الأهلية الناقلة المتورطة بمبالغ كبيرة لعدم إيصالها المنتوج وتهريب المنتجات النفطية، فضلا عن قيامها بالتحقيق بـــ ٤٧٠ قضية في شركات القطاع النفطي حول التجاوزات في الشركات لرفعها الى القضاء.

ثالثاً.طرائق وأساليب التهريب

١.يقوم المهربون(وخاصة في المفتية وأبو فلوس وخور الزبير وكلها في محافظة البصرة) بثقب أنبوب النفط بطريقة فنية جدا وبدون استخدام أجهزة حرارية يوصلون الثقب بأنبوب صغير مدفون بالأرض يمتد إلى برك خاصة وخزانات فولاذية مدفونة بالأرض على ضفاف شط العرب أو من خلال ربط ملف خاص على الانبوب والسحب منه الى خزانات خاصة يجري نقلها او تحويلها الى منافذ التهريب. ومن هناك يتم التحميل بـــ(اللنجات) وزوارق الصيد الصغيرة أو البانطونات الراسية بكثرة. وهناك عملية سرقة اخرى للديزل والبنزين من حصة محطات تزويد الوقود للسيارات وتفريغها داخل بيوت بالقرب من شط العرب ومن ثم تهريبها.

٢.الدخول الوهمي لكميات مستوردة كمستندات فقط دون الاستلام الفعلي بسبب عوامل الفوضى وعدم وجود الرقابة والتدقيق وفساد بعض منتسبي الحلقات التوزيعية والمستلمة للمنتج في المستودعات بالاشتراك مع مندوبي الشركات المصدرة ومتعهدي النقل الذين يلعبون دوراً اساسيا في عمليات التلاعب .

اما مناطق التهريب النفطي الأساسية فتتوزع في:

• **المنطقة الجنوبية** وتوجد ثمانية مراس غير قانونية على شط العرب تستخدم لأغراض التهريب، فضلا عن وجود ثلاث مناطق منها منطقة الحفر والمنطقة الصناعية ومنطقة الزهور، ويستخدم المهربين حاليا ثمانية منافذ على ضفاف شط العرب ، وعند تلك المنافذ ترسو السفن الصغيرة . من بينها جزيرة حجام ، والتحدي ، ومهيجران ، وزهير ، وغيرها . وتتسبب هذه المواقع غير الشرعية المذكورة في تلوث مياه شط العرب بسبب تسرب المنتجات منها وعدم وجود ضوابط وقيود رقابية بيئية للحد من هذا التلوث.

• **المنطقة الغربية** وتتركز في التهريب الى الأردن، إذ يتم من خلاله تهريب النفط الأسود ، حيث تقوم الجهات المهربة بجمع وشراء(قطوعات النفط) الأسود من اصحاب المعامل مقابل دفع اثمان مجزية.. فتنطلق الصهاريج باتجاه الحدود وتعبر الى الاردن بشكل غير رسمي وبتسهيل وتعاون من قبل مفارز المعبر في طريبيل، ثم تعود الصهاريج الى العراق بعد تزويدها بوصل تجهيز بنزين اردني يؤيد ان السائق ينقل المنتوج في نطاق العملية الاستيرادية للوقود من الدول المجاورة.. برغم ان الصهريج فارغ من اي منتوج إذ يتم شراء البنزين من الداخل وتفريغه في المستودعات العراقية على انه مستورد. ويذكر **(علي العلاق)**، المفتش العام في وزارة النفط أن عدد الناقلات التي يجب عليها نقل الوقود المكرر من مصافي بيجي يصل إلى المئات ولكن القليل منها يصل الى بغداد في حين يذهب العديد منها الى جيوب المهربين عبر الحدود الغربية للعراق في الوقت الذي يتم فيه ضرب الأنابيب الناقلة للوقود المكرر والخام بسبب عدم تمكن المهربين من الإستفادة منه عبر نقله وتهريبه ، ويبلغ المصفى حداً من سوء الحال يجعله يتوقف عن الإنتاج والنقل .

• **المنطقة الشمالية (تركيا)** وفيها تشير المعلومات الى إن عدد الشاحنات التركية الداخلة للعراق عبر هذا المنفذ بلغ حوالي (٢٠٠) ألف شاحنة لسنة ٢٠٠٥ وهو عدد كبير يفوق الإمكانات المتاحة للمراقبة والسيطرة عليه الأمر الذي شجع على التلاعب والتهريب.

رابعاً.آلية استشراء الفساد في القطاع النفطي وآثاره في الاقتصاد والمجتمع(مساهمة اساسية)

على الرغم من أهمية التحول البرجماتي الذي حصل في إدارة القطاع النفطي في العراق الا ان هذا التحول لم يخل من فجاجة وآثار غير محمودة، دفعت الى تفاقم الفساد في هذا القطاع الحيوي، فالتغيرات السريعة والدورية التي طالت إدارات هذا القطاع، وخاصة على مستوى الوزارة ذاتها، والتي جاءت في ضوء التحول الديمقراطي الدراماتيكي من حكومة مؤقتة الى

انتقالية والى دائمية منتخبة، قد أدت الى عدم الاستقرار للآليات التي تعمل بموجبها الوزارة، بل أن ذلك تضمن عشوائية في اتخاذ القرارات والإجراءات في ظل وجود بيئة قانونية غير متكاملة، مما سمح الى ازدياد وتنوع صور الانحراف وامتدادها عبر شبكات تتاجر وتقامر بموارد الشعب من منتجات وريع يدره القطاع النفطي.

وتعد اللامركزية في القرارات واحدة من اهم مناقذ الفساد والمفسدين[١٦]، فالفهم غير السليم للديمقراطية والحرية المقرونة بالرغبة في الانعزالية للاقاليم في ضوء طروحات "الفيدرالية" ووجود نوع من الطائفية والتدهور الحاصل في الوضع الامني في البلاد على العموم، قد انعكس كله في عدم وضوح المركزية في القرارات في هذا القطاع، بل وضبابية التعامل مع ما يصدر من قرارات بشكل صحيح، فضلا عن الصعوبة في تحديد الجهة الرئيسة في اتخاذ القرارات في ظل غياب المواطنة الحقّة، الامر الذي وجد فيه حفنة من الطامعين وسيلة ومنفذ في جني الأرباح غير المشروعة الطارئة والطائلة.

ويمكن ان نفسر الآلية التي يتفاقم بها الفساد في القطاع النفطي في العراق على النحو الآتي:

إن التحولات في شكل الحكومة العراقية(الممزوج بوجود طيف واسع من القوى السياسية الدينية والعلمانية تتعارض فيما بينها على نحو نسبي متباين)، تخلق فجوة بين مكونات الشعب العراقي ، وتؤدي الى تراجع ضمني في حقيقة المواطنة بين الأفراد، ويكون ذلك مصدر تغذية لازدياد نفوذ المفسدين في الاقتصاد العراقي على العموم، وفي ظل الفهم الخاطئ للحرية التي تفسر على انها الفردية الفضفاضة، تتصاعد قوى رفع الفساد، وبالتأكيد يعد قطاع النفط هو الأكثر تأثرا بسبب ريعه الأكثر، وما يعزز من قدرة المفسدين هو ضبابية القرارات وعدم تحديد الجهة المسئولة عنها وخاصة في ظل قطاع متضخم بالموظفين والعاملين، فالجزء الأكبر من موظفي قطاع النفط، سواء في الإنتاج او التشغيل او الصيانة أو التوزيع، هم في حالة بطالة مقنعة ويعملون بنظام يعرف بـــ"الشفتات" الى الدرجة التي يعمل فيها بعض العاملين بثلاثة أيام استراحة مقابل يوم عمل.

فمن جهة، فإنه ومع تزايد الفساد الداخلي(بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء، اختفاء الصهاريج، السرقات الداخلية الأخرى) تزداد تكاليف المشروعات بسبب تزايد تكاليف النقل والتوزيع المتأتية من الجزء المالي الخارج الى جيوب المفسدين أنفسهم، ما يعني تزايد الأرباح الطارئة لدى هؤلاء. ومن جهة ثانية، فأن الفساد الخارجي(تهريب المشتقات البترولية الى خارج القطر بـــ "اللنجات" التي تمر على مرأى العراقيين وتباع في وسط البحر الى جهات أجنبية، وغيره من انواع الفساد الخارجي) يعني زيادة أرباح المفسدين أيضا.

وفي كلا الحالتين تزداد الأرباح غير المشروعة ويتضخم معها عدد المفسدين وعملائهم. وهكذا يندمج الأثر الداخلي مع الأثر الخارجي ليكون ظاهرة "**الدلو المثقوب**" والتي تمثل خسارة العراق من إيراداته النفطية وبما لا يقل عن ١٠% منها حسب أقل الإحصاءات[١٧].

يتكشف الفساد المالى للاحتلال فى وقائع تخريب واسع النطاق لثروة العراق النفطية وثقها كتاب لوزير النفط الأسبق (عصام الجلبى) ، بعنوان قراءة فى صناعة النفط فى العراق والسياسة النفطية تشمل تدمير منشآت وسرقة وثائق وأجهزة ومعدات، أثناء الحرب وحتى بعد الاحتلال، حتى إنه بعد سنتين من التحرير لم تستطع صناعة النفط الوصول الى مستويات إنتاج ما قبل الحرب، وتحول العراق لأول مرة فى تاريخه الى مستورد للمنتجات النفطية بتكلفة توازى ٣ مليارات دولار سنويا.

في هذا المعنى يشير نادر فرجاني الى ان خسارة العراق، من جراء اتفاقيات المشاركة فى الانتاج التى ابرمت مع شركات النفط العالمية، تتراوح بين ٧٤ و١٩٤ مليار دولار، وذلك بافتراض سعر ٤٠ دولارا للبرميل ومن ١٢ حقل نفط فقط من اصل ٦٠ حقلا على الأقل، ناهيك عن فقدان التحكم الوطنى فى صناعة النفط للشركات العالمية. ويتعدى متوسط الخسارة المتوقعة للفرد العراقى فى السنة، على مدى الثلاثين عاما - عمر هذه الاتفاقيات - قيمة الناتج المحلى الاجمالى للفرد فى العراق حاليا [١٨].

بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل ان خسارة جزء مهم من الريع النفطي سيولد بالنتيجة عدم الاستقرار في حصيلة هذه الإيرادات في الميزان التجاري. كما يعني ذلك هدر في المال العام وبمبالغ هائلة وطائلة تحتاجها الدولة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة للبلد لاسيما بعد ظهور مؤشرات أولية تشير إلى أن معدل الاستهلاك الحالي للمنتجات النفطية ليس حقيقياً، ومن ثم فأن كميات كبيرة من المنتوج النفطي المستورد والمحلي يتم تسريبها إلى منافذ التهريب المختلفة مما يكلف الدولة مبالغ متزايدة بتزايد دائة الفساد والمفسدين.

ان انخفاض حجم الإيرادات المتحققة عن الإيرادات النفطية المقدرة هذه تعتمد على عوامل السوق النفطي ايضا، فربما يكون الامر أكثر صعوبة في حالة انخفاض سعر النفط العالمي، فالمتعارف عليه ان انخفاض سعر البترول في السوق العالمي يحدث تراجع في الايرادات النفطية المتوقعة، وهذا ما يعزز التسرب في الايرادات المتفاقم من ظاهرة "الدلو المثقوب"، وهذا العجز المالي في الايرادات المتحققة عن مستواها المتوقع ستؤثر سلبا في عدد المشروعات المزمع تحقيقها في الخطة الاقتصادية الخاصة بإعمار البنية والهياكل الاساسية في الاقتصاد العراقي، والتي يقع جزء مهم منها في مجال اعمار الصناعة النفطية وتكرير النفط

الخام، وحتى في احسن احوال السوق العالمي فإن النتيجة ستؤول الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي المتحقق عن مستواه المرغوب ويزداد ايضا عدد المفسدين وتتفاقم دائرة الفساد في القطاع النفطي. ويزداد الأثر وضوحا إذا ما عرفنا إن نسبة كبيرة من ايرادات الموازنة العامة للدولة (الجارية والاستثمارية) تعتمد على ايرادات النفط خصوصا في سنة ٢٠٠٣ وما بعدها ومن المتوقع ان تستمر الحالة خلال السنوات القادمة إذ شكلت ايرادات النفط نسبة (٩٧,٨%) و (٨٨%) خلال السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من إيرادات الموازنة العامة على التوالي .وهذا يعني ان قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن وحتى قراراتها الاستثمارية تعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات الثروة النفطية نتيجة لضعف مصادر الايرادات الاخرى كرسوم الكمارك والضرائب على الدخل والثروة وغيرها.

اما عن التصاق طرفي الحلقة المتداخلة التأثيرات وعن متغيراتها وعلاقتها بالثروة النفطية والتحول الديمقراطي الوليد في العراق، فإن التجربة التاريخية تشير الى ان توفر الثروة النفطية في العديد من البلدان كانت على الدوام نقيضا لتطور الديمقراطية، بل واصبحت هذه الثروة وسيلة لإخضاع القطاع الخاص والمجتمع المدني واختراقه المنظم بوسائل الاغراء المالي، ولعل النروج هي الاستثناء الوحيد في ذلك[١٩].

كما انه من الممكن أن تعطي هذه الثروة تصريحا ضمنيا لاختراق مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم فإن هذه المسببات ستلعب دورا سلبيا في العملية الديمقراطية بالشكل الذي يدعم الاستحواذ والتوجه ضمنا الى ما يقترب من ملامح النظام المركزي، كما يعزز ذلك أيضا الإدارة اللازمة لضمان استمرارية وشرعية الفساد الإداري والمالي في قطاع الصناعة النفطية، فيتفاقم هدر الثروة الوطنية ويزداد الدلو نضوحا لأغراض غير منتجة من شأنها زيادة التشوهات والانحرافات في عملية التنمية الاقتصادية.

أما الآثار السياسية فالفساد يؤدي إلى تقويض الثقة بين الشعب والحكومة وإضعاف المشاركة الديمقراطية بسبب ضعف أجهزة الرقابة، فضلا عن إثارة الرأي العام وإشعاره بعدم فاعلية وقدرة الدولة والوزارة ومؤسساتها ودوائرها المختلفة على إنجاز أعمالها وضعف الحكومة، الأمر الذي يساعد في تفاقم ظاهرة التهريب ويشجع المهربين على القيام بعمليات السرقة والتلاعب مما يوسع فجوة الظاهرة ويزيد تفاقمها وآثارها.

كما يبرز عدد من الآثار الاجتماعية الخطيرة لهذه الظاهرة منها فساد العاملين في المرافق النفطية واستشراء روح اليأس والإحباط بين المواطنين وهي آثار لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية . فإلحاق الضرر المادي والمعنوي بالمواطن البسيط وإثقال كاهله بأعباء قد

تفضي به إلى ارتكاب مخالفات وجرائم عديدة، وخاصة في ظل تراخي سيطرة الدولة وهيمنة القانون، لاسيما وان السراق والمهربين لا تتخذ بحقهم الإجراءات القضائية (المدنية والجزائية والتأديبية) بشكل سريع وفعال لضعف الوعي المالي والقانوني لدى بعض منتسبي الدوائر والشركات المعنيين بمتابعة حالات التهريب من الناحية المالية والقانونية والتحقيقية، أو تخوفهم من اتخاذ هذه الإجراءات أو اشتراكهم في حالة الفساد.

خلاصة الأمر نقول ان الفساد في القطاع النفطي يخلق سلسلة من المتغيرات التي تؤثر بصورة سلبية في التنمية الوطنية من خلال تاثيرها في اعتبارات المنفعة الشخصية، ويؤدي الى اختزال جزء مهم من الاداء الاقتصادي المرغوب، ويضيع موارد هامة على الدولة والمجتمع لارتباطه بشبكات قوية ومتنفذة من "المافيات" الخارجية والداخلية، وعلى ما يبدو فإن تحليلنا لآلية استشراء الفساد النفطي يؤشر صعوبة ايجاد الحلول الناجحة ما لم تقرأ جميع العوامل المسببة له بإمعان وبصورة شاملة لتتيح وضع الحلول الطموحة لها.

الشكل(٢): مخطط يبين آلية تفاقم الفساد في القطاع النفطي وأثرها على أداء الاقتصاد

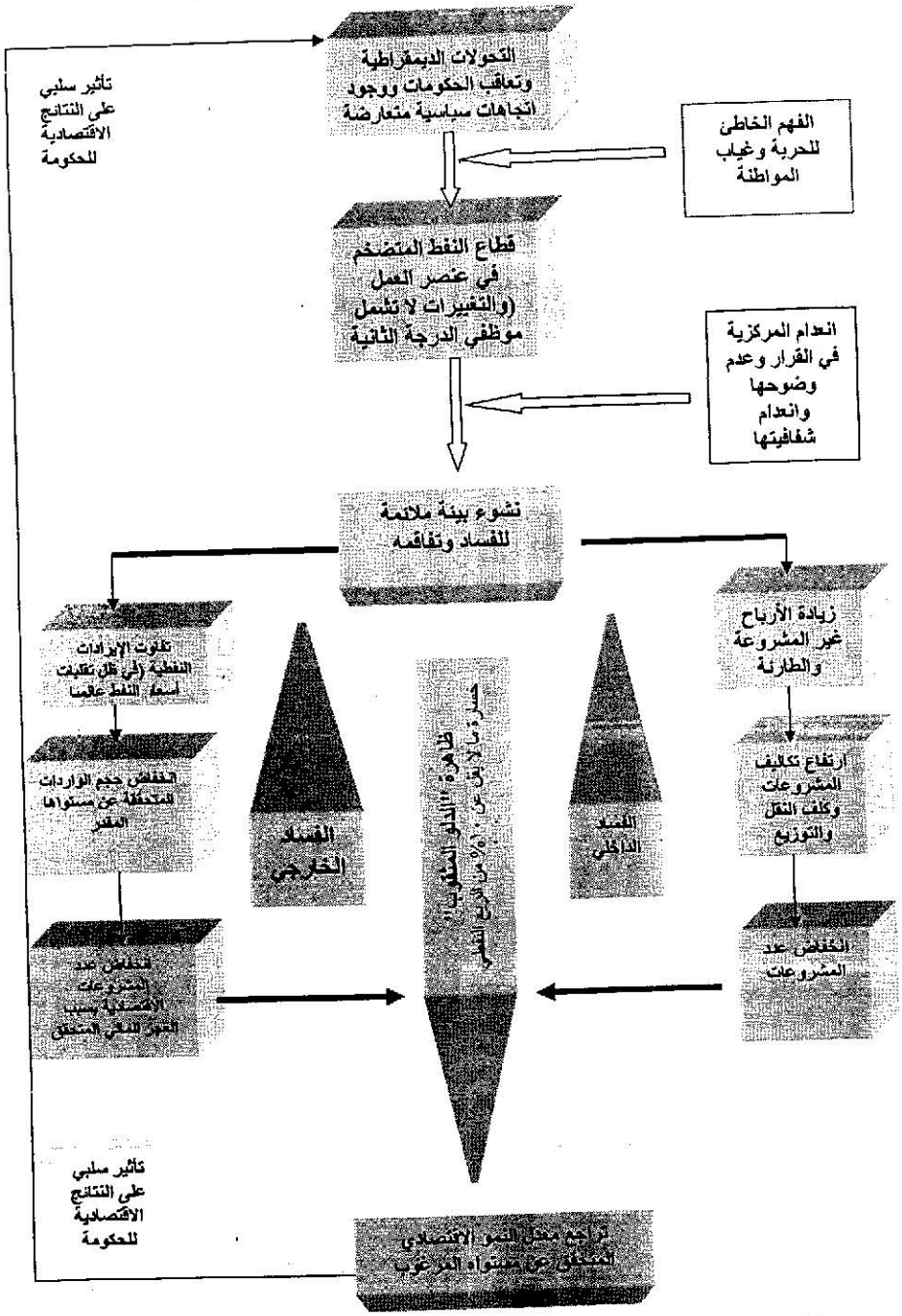

الشكل من عمل الباحث

خامساً.أهم أسباب ومعالجات الفساد النفطي

يعد البحث في أسباب تفاقم ظاهرة الفساد في القطاع النفطي من المسائل المتشعبة كونها مشكلة ترتبط بطبيعة الصناعة النفطية وطرائق إنتاجها وتوزيعها، ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بالعوامل الإدارية والمالية، ومن ثم فالبحث في اسباب ظاهرة الفساد يجر البحث الى تاريخ اقامة الصناعة النفطية واسلوب إدارتها والبيئة القانونية لها، وبهدف تحديد إطار ملائم للبحث في هذه العوامل الأشارة الى خطوطها العامة وعزلها عما هو ثانوي، ومحاولة ربط الاسباب بالمعالجات لكي يكتسب البحث إطارا عمليا وموضوعيا.

١.تعتبر المعاملات التي تجري في الخفاء وبعيدا عن أنظار الدولة من الأمور المشجعة لتفاقم ظاهرة الفساد بصورة عامة، ولغرض معالجة هذه المسألة، فالأمر يستلزم رفع القدرة على مسائلة ومحاسبة المسؤولين، وبصرف النظر عن مناصبهم، ومن خلال الكشف الإلزامي عن أعمال الوزارة ومؤسساتها النفطية والكشف عن تفاصيل نشاطاتهم والتصريح عن ذممهم المالية، فضلا عن ضرورة الكشف عن الصادرات من النفط الخام بأرقام حقيقية وغير مظللة تعلنها وزارة النفط في شكل إحصاءات دورية تعد لهذا الغرض، وقد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً يتضمن خلفية من المعلومات الأساسية، أوضحت فيه مبادئ إدارة عائدات النفط العراقي على نحو يضمن الشفافية والمساءلة تجنباً لوقوع مشاكل على المدى البعيد، من قبيل الفساد وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان التي منيت بها العديد من الدول غير الديمقراطية التي يعتمد اقتصادها على النفط(٢٠).

٢.اعتمد نظام الرواتب الحالي على معايير مطلقة وغير فنية، وقد الغى هذا النظام مبدأ الحوافز التي كان يتمتع بها العاملين في القطاع النفطي، وهو تصرف لا يتفق مع الرغبة في التحول بالاقتصاد العراقي إلى اقتصاد سوق حر يقتصر فيه دور الدولة على الخدمات الأساسية.

٣.تختلف الإجراءات المالية المتبعة في وزارة النفط من مؤسسة الى أخرى، فضلا عن دور الاجتهادات المالية في تحديد الاجور والرواتب، وخاصة في العمل بقانونين هما قانون الخدمة المدنية وقانون الوزارة النفطية ذاتها وقد ترتب على ذلك تقاطع وتداخل في القوانين والإجراءات المالية، مما تسبب في لجوء المحاسبين والمسؤولين الماليين الى اعتماد الصيغ القانونية المالية الأكثر حذرا، والتي هي بالتأكيد الأقل مبلغا في التعامل مع معاملات الصرف المالي للمستحقين في الوزارة ومؤسساتها.

وهذا الامر يحتاج الى وقفة قانونية وإدارية لتحديد الملاكات ومستحقاتها وضرورة سن القوانين التي من شأنها إزالة اللبس في إجراءات الصرف المالي، فتحديد نظام جديد للحوافز

على اساس الخدمة والانتاج والخطورة سيدفع حتما باتجاه تحقيق الرضا الوظيفي الفردي والجماعي في القطاع النفطي، بل ويقلل وبدرجة عالية من الكفاءة في معالجة الفساد المستشري وفي جانب هام منه.

٤. يلعب العامل الأمني دورا هاما في تفاقم الفساد في القطاع النفطي في العراق، فبسب عمليات حرق الانابيب وعمليات التخريب المتعمد للبنية النفطية(*)، لجأت وزارة النفط الى استخدام الصهاريج في نقل هذه المشتقات بدلاً من الأنابيب، ما أدى إلى دخول العنصر البشري في العملية، وهو أمر ساهم الى حد كبير في تعزيز عمليات الفساد.

٥. تدني إمكانيات القطاع النفطي في مجال التوزيع والسياسيات التوزيعية والتجهيزية، ادى الى وجود فروقات بين بيانات التسليم والاستلام، ما يعني وجود تهريب واضح في هذه المنتجات، ومن الممكن معالجة هذا الموضوع من خلال زيادة إمكانيات السيطرة على حركة المنتجات النفطية وتداولها بتحسن جهاز الرقابة الفعال القائم على استحداث الاجهزة المقاومة والتخلص من ضعف منظومة القياس والعد والمطابقات.

٦. وربطا بالمسألة التوزيعية فالامتداد الواسع لشبكة خطوط الانابيب النفط التي تبلغ سبعة الاف كم دون رقابة ونقاط حماية أدى الى تعرض هذه الانابيب لعمليات سرقة او تخريب، وعلى الرغم من الدور الفاعل الذي تباشره الدولة سواء من قبل وزارة الدفاع أوالداخلية أو العشائر في بعض الأماكن فانها لا تزال غير قادرة على الحد من الفساد والتخريب.

٧. لا بد من إعادة النظر بنظام العمل في المنشأت النفطية والتخلص من البطالة المقنعة الناجمة من الاختناقات في العملية الانتاجية، فضلا عن وجود المناوبين وخاصة في اقسام التشغيل في المصافي (عملهم مراقبة الآلات وتشغيل المضخات واطفائها والحقن المائي ويكون العمل باستلام الاوامر الفورية) والذين يصل عددهم في شركة نفط الجنوب حوالي ٥٠ في القسم الواحد ويعملون بنظام "الشفتات".

إن أعاده تأهيل القطاع النفطي والارتفاع في الإنتاج والتصدير من ٢ مليون برميل يوميا إلى ٦ مليون برميل كما يتردد على السنة بعض صناع السياسة الاقتصادية في الدولة قد يوفر موارد إضافية إلى الدولة المركزية، ولكنه بحد ذاته لن يحل مشكله البطالة، بل قد يزيد الطين بله إذا ما ترجم الوفر في ميزانية الدولة إلى توسع في القطاع الحكومي غير الإنتاجي والى مزيد من البطالة المقنعة في دوائر ومؤسسات الدولة والى توسع في القطاع العام الإنتاجي غير الكفء والمعتكز على الإعانات الحكومية. والإشكالية الكبرى في هذا التوجه واضحة ومشخصه وتكمن في إن الثروة النفطية هي ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم

يضمن مستقبل الأجيال القادمة وحتى على المدى القصير فان عائدات النفط عرضه لتقلبات حادة بسبب تذبذب الأسعار مما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة وقدرتها على إعالة السكان اعتمادا على هذا التوجه والأخطر في هذه المسألة هو شيوع الثقافة التي مفادها إن العراق دولة نفطية غنية تمكنه من تحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين عن طريق الوظائف الحكومية والخدمات الحكومية شبه المجانية والسكن الحكومي.

المراجع والهوامش

(١) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق بعد انتهاء الاحتلال، اعمال ندوة العراق التـي نظمهـا مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٤ – ١٢٥

(٢)Johan B.Judix, 'Blood for oil: will black gold stymie democracy in iraq', The New Republic March. ٢٠٠٣.p ١٤

(٣) Pete Ewins, Paul Harvey, Mapping the Risks of Corruption in Humanitarian Action, A report for Transparency International and the U٤ Anti-Corruption Resource Centre, Humanitrian policy group.P٨

(٤) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٧٧

(٥) جوردون جونسون ومجيد الهيتي، لعنة النفط : الاقتصاد السياسي للاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد– بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧

(٦) عبود كريم عباس، سرقة نفط العراق، الثقافة الجديدة، العدد (٢٨٦٧).

(٧)Bharatiya Janata Party , Volcker Report "Congress Bathes in Oil Corruption", Published by:Bharatiya Janata Party.p٥–٦

(٨)Diana Rodriguez, Gerard Waite and Toby Wolfe op.cit

(٩) Dominic Nutt & Anthea Lawson: Fuelling suspicion: the coalition and Iraq's oil billions, published by Christian Aid, June ٢٠٠٤.p ٣

(i) Diana Rodriguez, Gerard Waite and Toby Wolfe, Global Corruption Report ٢٠٠٥ "Transparency International", Pluto Press, London, ٢٠٠٥.p ٩٤

(٩) Diana Rodriguez , Gerard Waite and Toby Wolfe op.cit

(١٠) Dominic Nutt&Anthea Lawson: Fuelling Suspicion: the coalition and Lraq` s oil billions, published by Christian Aid, June ٢٠٠٤ . p٣

(١١) Diana Rodriguez,Gerard Waite and Toby Wolfe, Global Corruption Report ٢٠٠٥ "Transpaeney International",Pluto Press, London, ٢٠٠٥ .p٩٤

(١٢) انس فيصل الحجي ، تقرير النفط الشهري لمركز الخليج للابحاث – ديسمبر ٢٠٠٥ ((٢٠ مليار دولار العائـــدات النفطية لدول مجلس التعاون في ديسمبر))، مركز الخليج للابحاث ٢٠٠٦ ، ص٥

(١٣) تصريح ابرهيم بحر العلوم ل(الحياة) :تهريب مشتقات النفط من أعقد الملفات التي ســتواجه حكومــة المــالكي، صحيفة الحياة ١٥/آيار/ ٢٠٠٥.

(١٤) معهد صحافة الحرب والسلم ،تقرير الازمة العراقية(الفساد يستنزف الصناعة النفطية) ، الموقع علـــى الشـــبكة الدولية للمعلومات / http: www. Iwpr.net

(١٥) تقرير نشرته إيلاف بعددها ٢٠٧٥ في ٢٧/يناير /٢٠٠٧

(١٦) مازن مرسول محمد ، في قضايا الفساد ومؤثراته ،النبأ العدد (٨٠) كانون الثاني ٢٠٠٦ص٧٧

(١٧)اونر أوزلو تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للابحاث ،المركز بغداد ٢٠٠٦ ص٩٢-٩٣.

(١٨) نادر فرجاني ،الأيام الأخيرة للاحتلال مجلة العربي العدد(٩٩١)،القاهرةيناير ٢٠٠٦، ص٣٣.

(١٩)Johan B.Judix,op cit

(٢٠) تقرير منظمة هيومن رائيس ووتش http://www.hrw.org/arabic/info/ about-hrw.htm

(•) قدّر مكتب المفتش العام بوزارة النفط العراقية ما فقده العراق في السنوات الثلاث الماضية من عائـــدات نفطيـــة محتملة بمبلغ ٢٤,٧ مليار دولار مع تدمير العنف وعدم الاستقرار السياسي للعمليات القائمة وحـــالا دون البـــدء فـــي مشروعات جديدة ، وبلغت الهجمات الإرهابية على المنشآت البترولية والتي بلغت ١٦٥ هجوماً خلال ٢٠٠٥ وحـــدها، وقدرت تكلفة أضرارها بحوالي ٦,٢٥ بليون دولار. و تشير إحصاءات وزارة النفط الى أن خطوط الأنابيب كانت الأكثر تعرضاً للهجمات والأضرار، فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الداخلية نحو ٣,١٢ بليون دولار للعام ٢٠٠٥. أما خطوط التصدير، فقد بلغت أضرارها نحو ٢,٧١ بليون دولار. وبلغت أضرار حقول النفط نحو ٤٠٠ مليون دولار.وقد أسفر عن تلك العمليات التخريبية، إيقاف الصادرات من الحقول الشمالية، وحصر التصدير من الجنوب بما لا يتعدى ١,٤ مليـــون برميل يومياً. كما أثرت سلباً في إنتاج المصافي، ما أدى الى نشوء أزمة وقود خانقة، إضافة الى أزمة تـــوفير الغـــاز المنزلي وانقطاع التيار الكهربائي. ودفع ذلك الحكومة العراقية الى استيراد كميات كبيرة من البنزين والمشتقات النفطية الأخرى من الدول المجاورة.

- وزارة النفط العراقية نشرات متفرقة